الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/895/Add.8
1 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٤٣ (أ) من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريري الأمين العام اللذين يتضمنان تقرير الأداء المالي لقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، إيطاليا، للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (A/53/776)، والميزانية المقترحة للقاعدة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/53/815). واجتمعت اللجنة خلال نظرها في هذين التقريرين، مع ممثلي الأمين العام، وكبير الموظفين الإداريين في القاعدة، الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ١/٥٢ باء المؤرخ ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٨، على تقديرات الأمين العام لتكاليف قاعدة السوقيات البالغة ٨٠٠ ١٤١ ٧ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بما في ذلك مبلغ ٩٠٠ ٨٢٩ دولار لإكمال مجموعتين من مستلزمات بدء التشغيل. وقررت الجمعية العامة أيضا أن تخصص الرصيد غير المرتبط به البالغ ٨٠٠ ٠٢٥ ٢ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ لتغطية الموارد اللازمة للفترة ١٩٩٨/١٩٩٩ وأن تقسم الرصيد البالغ ٠٠٠ ١١٦ ٥ دولار تناسبيا فيما بين الاعتمادات التي ووفق عليها لفرادى ميزانيات عمليات حفظ السلام الجاري تنفيذها.

تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

٣ - رأت اللجنة، في تقريرها السابق عن تمويل القاعدة (A/52/897، الفقرة ٤)، أن شكل تقرير الأداء، بالإضافة إلى شكل الميزانية، ينبغي أن يتيحا المجال لإجراء تحليل برنامجي أو إداري لمهام القاعدة ووظائفها، بالإضافة إلى تقديم المعلومات الإحصائية الضرورية. وتلاحظ اللجنة أن هذه التوصية قد تناولها العرض الحالي جزئيا. وأشارت الأمانة العامة إلى أنه سيتم إعمال تعديلات أخرى في سياق تقرير الأداء للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وتقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٤ - وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة أذنت للأمين العام، في قراريها ٢١٨/٥١ هاء و ١/٥٢ ألف، المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ على التوالي، بأن يدخل في التزامات يبلغ إجماليها ٣٥٠ ١١٠ ١٣ دولارا لمواصلة تشغيل قاعدة السوقيات للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وتشمل هذه الالتزامات مبلغ ٥٠٠ ٢٠٧ ٤ دولار لإنجاز أعمال الجرد المتراكمة. وكما جرى شرحه في تقرير الأداء (A/53/776، الفقرتان ٤ و ١٠)، تبين، وقت قسمة التكلفة بين عمليات حفظ السلام، أن معظم أعمال التجديد المقررة لن يُضطلع بها، نظرا إلى أن ٣٠٠ مركبة كان من المزمع تجديدها في بريندیزي قد شحنت بدلا من ذلك مباشرة من البعثات المنتهية إلى البعثات المتلقية، وتمكنت قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات من تحديد ما سيشطب من مواد، التي تم التفكير من قبل في تجديدها، أو تخزينها و/أو إعادة توزيعها.

٥ - ولذلك قُسم مبلغ مخفض قدره ٠٥١ ٨٣٥ ١٠ دولارا بين بعثات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، يشمل مبلغ ٦٤٦ ٣٥٤ ٣ دولارا لإنجاز أعمال الجرد المتراكمة. وتلاحظ اللجنة أن النفقات بلغت ٥٠٠ ٤٦١ ٩ دولار من أصل هذا الاعتماد الموحد. وبلغ الرصيد غير المرتبط به الذي نتج عن ذلك ٦٠٠ ٣٧٣ ١ دولار، منه مبلغ ٤٠٠ ٨١٧ دولار يتصل بميزانية مواصلة التشغيل ومبلغ ٢٠٠ ٥٥٦ دولار متعلق بميزانية إنجاز الأعمال المتراكمة، (انظر A/53/776). وكان سبب ذلك في الغالب وجود شواغر في فئات الموظفين المدنيين، بالإضافة إلى تخفيض الاحتياجات في إطار خدمات الصيانة والخدمات التعاقدية. وتقدم البيانات المالية للميزانية الموحدة في المرفق الأول بتقرير الأداء.

٦ - وخصص لميزانية مواصلة التشغيل مبلغ ٤٠٥ ٤٨٠ ٧ دولارات، بدلا من مبلغ ٨٥٠ ٩٠٢ ٨ دولارا للأسباب التي ورد شرحها في الفقرة ٤ أعلاه (انظر A/53/776، الفقرتين ٢٠ و ٢١ والمرفقين الثاني والثالث). وبلغت النفقات ٠٠٠ ٦٦٣ ٦ دولار، نتج عنها رصيد غير مرتبط به قدره ٤٠٠ ٨١٧ دولار ورد ذكره في الفقرة ٥ أعلاه. وفيما يتعلق بميزانية إنجاز الأعمال المتراكمة، تلاحظ اللجنة أن من أصل المبلغ المقسم الذي قدره ٦٤٦ ٣٥٤ ٣ دولارا (بدلا من مبلغ ٥٠٠ ٢٠٥ ٤ دولار الأولى)، بلغت النفقات ٥٠٠ ٧٩٨ ٢ دولار، نتج عنها رصيد غير مرتبط به قدره ٢٠٠ ٥٥٦ دولار (المرجع نفسه، الفقرات ٢٢ إلى ٢٤ والمرفقان الرابع والخامس).

٧ - وأفيد بتحقيق وفورات قدرها ٥٠٠ ٥٩١ دولار تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين (٩٠٠ ٣٣٣ دولار في إطار ميزانية مواصلة التشغيل و ٦٠٠ ٢٥٧ دولار في إطار ميزانية إنجاز الأعمال المتراكمة). ونتجت هذه الوفورات عن وجود معدل شغور بلغ في المتوسط ٣ في المائة في صفوف الموظفين الدوليين وقرار الجمعية العامة تحويل ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة إلى الرتبة المحلية في ميزانية مواصلة التشغيل؛ ووجود معدل شغور بلغ نسبة ٢٠ في المائة في العدد المأذون به من أشهر عمل الفرد، بالإضافة إلى شغل وظائف برتب أدنى من المعدلات التي أدرجت لها في ميزانية إنجاز الأعمال المتراكمة.

٨ - وأفيد أيضا بتحقيق وفورات قدرها ٤٠٠ ١٧٤ دولار في بند أماكن العمل والإقامة، يرجع معظمها إلى نفقات تقل عما أدرج في ميزانية مواصلة التشغيل بمبلغ قدره ٩٠٠ ١٥٩ دولار، نتيجة العدد الأقل من المشاريع المنجزة أو لصغر حجم أعمال التجديد التي تم القيام بها. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت وفورات قدرها ٢٠٠ ٣٥١ دولار تحت بند اللوازم والخدمات (٢٠٠ ١٦٦ دولار في ميزانية مواصلة التشغيل و ٠٠٠ ١٨٥ دولار في ميزانية إنجاز الأعمال المتراكمة). وترجع هذه الوفورات في معظمها إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية، الذي نتج عن شطب كمية كبيرة من المعدات واستخدام المساعدة المؤقتة العامة لإكمال المهام المتبقية، الأمر الذي أثبت فعاليته من حيث التكلفة، كما هو مبين في الفقرة ٧ من المرفق الثالث للتقرير، وكذلك انخفاض الاحتياجات المرتبطة بإعادة تخزين الحاويات وتجديدها ودعم صيانة المولدات في ميزانية الأعمال المتراكمة.

٩ - ويرد في الفقرات من ١٣ إلى ١٨ من تقرير الأمين العام وصف لتنفيذ عملية إنجاز الأعمال المتراكمة. وتثني اللجنة على القاعدة لتنفيذها هذا المشروع في نطاق الميزانية المخصصة وفي حدود الزمن المتوقع. وترحب اللجنة بأن قاعدة بيانات واحدة لنظام مراقبة الأصول الميدانية قد بدأت العمل منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أدرجت فيها قوائم بالمعدات المرتبطة بمجموعات مستلزمات بدء التشغيل، واحتياطي شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات، وموجودات القاعدة. وأبلغت اللجنة أيضا أن إجراءات اتخذت الآن لضمان تنفيذ المهام المرتبطة باستلام الأصول وتفتيشها في غضون ٣٠ يوما، مما يؤدي إلى تجنب إمكانية وقوع تراكم للأعمال مستقبلا.

١٠ - وطلبت اللجنة جردا موجزا لما يوجد حاليا في برينديزي، بما في ذلك المعدات التي تدخل في نطاق احتياطي شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات، ومجموعات مستلزمات بدء التشغيل، والأصول المستخدمة في القاعدة ذاتها. وزودت اللجنة بجرد بلغت قيمته حوالي ٣٧٧ ٢٥٦ ٦٧ دولارا، باستثناء المواد القابلة للاستهلاك أو قطع الغيار، التي قُدرت بحوالي ٢٠ مليون دولار.

١١ - وتمكنت اللجنة، استنادا إلى المعلومات التي زودت بها، من الجزم بأنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله فيما يتعلق بإدارة الموجودات. ورغم أنه قيل إن المعلومات المقدمة هي ذات طابع أولي، وأشير إلى أن مهمة القيام بجرد دقيق للأصول سيتم في نهاية أيار/ مايو ١٩٩٩، فإنه لا يسع اللجنة إلا أن

تشدد، مرة أخرى، على أهمية إقامة جرد دقيق للأصول مع القيام بالتصنيف، وتحديد القيمة والتشفير، بشكل صحيح، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالمدة القياسية للاستهلاك وبالمدة التي يتوقع أن يظل خلالها الأصل صالحا.

١٢ - وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ١/٥٢ ألف، أن ينظر في إمكانية توسيع نطاق استعمال القاعدة ليشمل الوكالات والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة، حسبما أوصت به اللجنة (A/52/407، الفقرة ١٨). ويشير تقرير الأمين العام إلى إمكانية قيام برنامج الأغذية العالمي باستخدام القاعدة وكذلك إلى زيارات للقاعدة من جانب منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة (A/53/776، الفقرة ١١). وأبلغت اللجنة بالمناقشات الجارية بين برنامج الأغذية العالمي والحكومة المضيفة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بمستودع برنامج الأغذية العالمي، وتلاحظ أن من المنتظر أن يتسنى تخصيص حيز داخل مكان القاعدة للمستودع الذي يحتاجه برنامج الأغذية العالمي دونما إضرار بعمليات القاعدة وأن القاعدة تعمل عن كثب مع برنامج الأغذية العالمي من أجل أن تحدد بدقة احتياجاته من الحيز ومن أجل وضع ترتيبات لتقاسم التكاليف. ووجدت اللجنة في الخطوات التي اتخذت لزيادة الاستفادة من هذا المرفق ما يبعث على التشجيع رغم إدراك أن احتمال استخدام القاعدة من قِبَل كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة يعتمد على مدى الحيز الإضافي الذي يمكن أن يتاح في القاعدة.

١٣ - ويشير تقرير الأداء (المرجع نفسه، الفقرة ٩) إلى أن ترتيبات قد اتخذت لكفالة استعادة أي تكاليف زائدة تتكبدها القاعدة فيما يتعلق بالدعم السوقي في شكل لوازم أو معدات تقدم، حسب اللزوم، إلى الوكالات المتخصصة، أو إلى الصناديق والبرامج مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أن إيرادات متنوعة نتجت عن ذلك بلغت ٠٠٠ ١٣٧ دولار بالنسبة للفترة قيد الاستعراض. والتمست اللجنة معلومات إضافية فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها القاعدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الوكالات والبرامج والكيانات التابعة للأمم المتحدة.

١٤ - وأبلغت اللجنة، بأن القاعدة قد قامت، في الفترة قيد الاستعراض، بنقل معدات لدعم المحكمتين الدوليتين لرواندا، ويوغوسلافيا السابقة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، من جملة مؤسسات أخرى، تبلغ قيمتها ٩٦٠ ٣٩٠ دولارا. وعلاوة على ذلك، بلغت قيمة الشحنات الصادرة ٩٥٦ ٠٣٩ ١ دولارا، وقيمة الشحنات الواردة ٤٣١ ٣٦١ دولارا بالنسبة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويضاف إلى ذلك، أنه بسبب ما لمرفق الاتصالات في القاعدة من قدرات، تتصل كيانات مثل برنامج الأغذية العالمي، والمحكمتين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، عبر القاعدة مما يؤدي إلى توسيع الشبكات القائمة لتلك المؤسسات.

١٥ - وبناء على ذلك توصي اللجنة بأن تدرج المعلومات المتعلقة بالإيرادات المتنوعة، في المستقبل، في المرفق الأول لتقرير الأداء الذي يتضمن البيان الموجز، وأن تدرج تقديرات الإيرادات المتنوعة في الميزانيات المقترحة المقبلة.

١٦ - وتوصي اللجنة بقبول اقتراح الأمين العام بتخصيص الرصيد غير المرتبط به وقدره ٦٠٠ ٣٧٣ ١ دولار لتغطية الموارد اللازمة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

تقديرات التكاليف لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

١٧ - يقترح مبلغ ٨٠٠ ٧٨٣ ٧ دولار لمواصلة تشغيل القاعدة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ الى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويمثل المبلغ المقترح زيادة قدرها ٠٠٠ ٦٤٢ دولار أو ٩ في المائة بالقياس إلى المبلغ المخصص للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

١٨ - وتوصي اللجنة بأن يبين الأمين العام بوضوح، في سياق بيان الميزانية التالية، الاحتياجات من الموارد اللازمة لتحقيق المهام الأساسية للقاعدة، كتلك المحددة في تقريره (A/53/815، الفقرتان ٦ و ٧). وتحقيقا لهذه الغاية، وعلى النحو المبين في الفقرة ٣ أعلاه، ينبغي إدخال تحسينات إضافية على شكل التقرير من خلال تحسين المضمون البرنامجي، ومن خلال إدراج معلومات عن المخرجات التي يتعين على كل قسم أن ينتجها وعما يتصل بذلك من الموارد اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

١٩ - وكما هو مبين في التقرير (المرجع نفسه، الفقرة ١٠)، فإن عنصر الملاك الحالي للقاعدة يتألف من ٤٨ موظفا، من ضمنهم ٢٠ يشغلون وظائف دولية (١٠ من الفئة الفنية و ١٠ من فئة الخدمة الميدانية)، و ٢٨ موظفا معينين محليا. إضافة إلى ذلك، تخصص الميزانية الحالية مبلغا لـ ٥٥ وظيفة ممولة من بند المساعدة المؤقتة العامة. وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام يقترح، في سياق الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تحويل شاغلي الوظائف الـ ٥٥ تلك من موظفي المساعدة المؤقتة العامة إلى موظفين محليين، وذلك بسبب الطابع المستمر للمهام التي يؤدونها. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى زيادة عنصر الملاك، للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، إلى ما مجموعه ١٠٣، وذلك من جراء زيادة عدد الموظفين المحليين من ٢٨ إلى ٨٣.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة أن تكاليف الأفراد المدنيين ستزداد من ٢٠٠ ٩٦٧ ٣ دولار في الميزانية الحالية (١٩٩٨-١٩٩٩) إلى ٤٠٠ ٥٤٧ ٤ دولار في الميزانية المقترحة (١٩٩٩-٢٠٠٠). وهذا يشمل مبلغا قدره ٢٠٠ ١٥٤ ١ دولار لتغطية مرتبات الموظفين الدوليين، مما يعكس انخفاضا قدره ٢٠٠ ١٠٠ دولار بالمقارنة بميزانية فترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وذلك من جراء التغييرات في التكاليف القياسية. وسيزداد المبلغ المخصص لمرتبات الموظفين المحليين من ٨٠٠ ٥٢٠ دولار في الميزانية الحالية إلى ٥٠٠ ٨٠٧ ١ دولار في الميزانية المقترحة، وذلك نتيجة اقتراح تحويل ٥٥ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف محلية. وسينخفض المبلغ المخصص للمساعدة المؤقتة العامة مقابل ذلك من ٩٠٠ ١٣١ ١ دولار في الميزانية الحالية

إلـــى ٣٠٠ ٣٢٧ دولار في الميزانية المقترحة، ويوفر مبلغا لـ ١٤٤ شهرا من عمل الفرد في الرتبة المحلية (أو ١٢ موظفا يعينون في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة)، لتقديم دعم إضافي خلال فترة ازدحام الأنشطة.

٢١ - وتوافق اللجنة على تحويل ٥٥ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف محلية، نظرا إلى الطابع المستمر للمهام التي تؤدى، وإلى عدم كفاءة أسلوب مواصلة إعادة توظيف الموظفين الذيـــن ما برحوا يستخدمون، كما أبلغت اللجنة، منذ أكثر من سنتين. بيد أن اللجنة لم تجد مبررا لـ ١٢ موظفا إضافيا من موظفي المساعدة المؤقتة العامة. وترى اللجنة أن التحويل إلى وظائف محلية سيوفر طاقة كافية، في هذه المرحلة، للقيام بما سيطرأ من أنشطة إضافية في القاعدة، إلى حين تتمكن القاعدة من تقييم احتياجاتها الإضافية من الموظفين في ضوء الخبرة. وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة، بأن يتم، في أية حالة يزداد النشاط فيها بحيث يتطلب موارد إضافية من الموظفين المؤقتين، النظر في تحميل التكاليف المتصلة بذلك إلى البعثة المعنية، وإدراج التكاليف المتصلة بذلك في تقارير الأداء ذات الصلة. وتلاحظ اللجنة أن هذا الإجراء متبع بالفعل فيما يتعلق بتجديد المعدات المأخوذة من بعثات قيد التصفية. ومن شأن توصية اللجنة أن تسفر عن تخفيض مبلغ ٣٠٠ ٣٢٧ دولار من التقديرات.

٢٢ - ولاحظت اللجنة في تقريرها السابق (A/52/897، الفقرة ١٠) أن من المقرر أن تقوم لجنة الخدمة المدنية الدولية بإعادة النظر في معدل تسوية مقر العمل للقاعدة. وقد أبلغت اللجنة لدى استفسارها أنه يجري حاليا القيام بدراسة استقصائية بغية البت فيما إذا كان ينبغي الاستمرار في استخدام معدلات التكاليف القياسية لروما أو معدلات بريتنديزي للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين بالنسبة للموظفين الدوليين. وتستند المعـدلات المطبقة على الموظفين المعينين محليا إلى جدول المرتبات المحدد لمركز العمل.

٢٣ - وتلاحظ اللجنة أنه لم يدرج مبلغ في الميزانية للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وأبلغت اللجنة أنه لما كانت تكلفة القاعدة تستوعب حاليا من ضمن مخصصات كل بعثة من بعثات حفظ السلام، لذا فإن مبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين مشمول ضمن هذه المخصصات. وتحسب مرتبات موظفي القاعدة على أساس صاف لئلا يتكرر الاحتياج إلى الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. ويحمل أي رد للضرائب إلى صندوق معادلة الضرائب. وتوصي اللجنة بتطبيق الإجراءات الموحدة لمعاملة الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين على القاعدة وذلك ابتداء من ميزانية فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٢٤ - وطلبت اللجنة معلومات إضافية أيضا عن قيمة التبرع بحيز المكاتب والمخازن المقدم من الحكومة المضيفة بموجب مذكرة التفاهم. وأبلغت اللجنة أنه لا يتوفر حاليا تفصيل لتوزيع تلك القيمة، ولكنها أبلغت أن القاعدة تشغل حاليا ٧٤٧ ١٩ مترا مربعا من المخازن المسقوفة، و ٧٢٨ ٣ مترا مربعا من حيز المكاتب، و ٩٤٨ ١ مترا مربعا من الحيز المخصص للورشات، ومساحة قدرها ٩٢٥ ١٧٢ مترا مربعا مكونة من ميدان مكشوف وساحة مرصوفة لوقوف السيارات، باستثناء مرفق التخزين الثانوي في سان بانكرازيو.

٢٥ - وكما هو مبين في تقرير الأمين العام (A/53/815، المرفق الأول ألف وجيم)، يخصص التقدير مبلغا لتكاليف التشغيل يبلغ مجموعها ٤٠٠ ١٩٦ ٣ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٨٠٠ ٧١ دولار مقارنة بالميزانية الحالية. وهذا يشمل زيادة قدرها ٨٠٠ ٣٥٨ دولار تحت بند أماكن العمل والإقامة، بالنظر إلى مختلف أعمال التصليح والتجديد المطلوبة لإبقاء الأبنية في حالة جيدة. وأبلغت اللجنة أن الأمم المتحدة مسؤولة، بموجب أحكام مذكرة التفاهم الموقعة مع الحكومة المضيفة، عن صيانة جدران وأرضيات المباني المستعملة، بينما تظل أعمال تصليح الهياكل من مسؤولية الحكومة المضيفة. وتنشأ زيادة رئيسية أخرى قدرها ٨٠٠ ٣١٢ دولار تحت بند المعدات الأخرى، عن الحاجة إلى استبدال المعدات القديمة أو المعطوبة، لضمان سلامة العمليات. وتعوض عن هذه الزيادات انخفاضات تحت بندي عمليات النقل (٩٠٠ ٤٦٠ دولار) واللوازم والخدمات (١٠٠ ٢١٤ دولار)، وذلك لأن الميزانية الحالية تتضمن مبالغ مخصصة لمجموعات بدء التشغيل. كذلك انخفضت الاحتياجات من الخدمات التعاقدية، نظرا إلى انخفاض المخزون من المعدات التي تحتاج إلى خدمات تصليح.

٢٦ - وفي صدد الاحتفاظ بمجموعتي بدء تشغيل للبعثات في حالة استعداد للنشر الفوري، تلاحظ اللجنة أن المجموعتين توفران حاليا احتياجات الدعم الأساسية لعدد يصل إلى ١٠٠ شخص ولفترة تصل إلى ثلاثة أشهر. ولكن اللجنة أبلغت أن تعزيزهما قيد النظر في هذا الوقت، رغم أنه لم يقترح أي تغيير في تقديرات الميزانية المقترحة.

٢٧ - وتؤكد اللجنة الاستشارية أهمية التقيد الدقيق بمعايير الاحتفاظ بالمعدات وشطبها ونقلها التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١/٥٢ ألف، أي:

(أ) أن تكون المعدات قابلة للصيانة وبقي سنتان على الأقل من عمرها المفيد؛

(ب) أن يكون ممكنا جعل المعدات قابلة للصيانة بتكلفة لا تزيد عن ٣٠ في المائة من قيمتها بعد الاستهلاك وأن يطيل التصليح عمرها المفيد سنتين على الأقل؛

(ج) أن تتجاوز عادة المهل السابقة لشراء المعدات المطلوبة فترة الستة أشهر المعتادة لولاية البعثة.

٢٨ - أما الإجراء الذي ينبغي أن تتخذه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين فهو موجز في الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام. ويوصي الأمين العام بالموافقة على تقديرات التكاليف البالغة ٨٠٠ ٧٨٣ ٧ دولار لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. كما يوصي الأمين العام بأن يخصم الرصيد غير المرتبط به البالغ ٦٠٠ ٣٧٣ ١ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من الموارد المطلوبة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وبأن يقسم الرصيد الناتج عن ذلك والبالغ ٢٠٠ ٤١٠ ٦ دولار تناسبا فيما بين كل من ميزانيات عمليات حفظ السلام العاملة لتلبية تلك الاحتياجات.

٢٩ - وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام الواردة في الفقرة ١٩ من تقريره، بعد تعديلها لمراعاة التخفيض مبلغ ٣٠٠ ٣٢٧ دولار الذي أوصت به اللجنة في الفقرة ٢١ أعلاه بالنسبة إلى المساعدة المؤقتة العامة.

تحليل جدوى التكاليف

٣٠ - أشارت اللجنة، في تقريرها السابق (A/52/897، الفقرة ٢)، إلى أنها ستتناول تحليل جدوى التكاليف الوارد في تقرير الأمين العام الذي يتضمن ميزانية القاعدة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (A/52/858، المرفق السابع) وتقدم ملاحظاتها في هذا الخصوص. وأتيح للجنة فرصة زيارة القاعدة في أيار/مايو ١٩٩٨، على النحو الوارد في تقريرها عن أنشطتها خلال دورتها الثانية والخمسين للجمعية العامة (A/53/7). ورغم أن اللجنة تستطيع أن تعتبر الافتراض بأن التصفية المادية للبعثات يمكن أن تتحقق خلال فترة شهرين في المتوسط، افتراضا متفائلا، فإن اللجنة متفقة تماما مع استنتاج الأمين العام (الفقرتان ٢٤ و ٢٥ من التحليل).

٣١ - وطلبت اللجنة معلومات إضافية عن الوفورات التي تحققت من قاعدة بالنسبة لجميع بعثات حفظ السلام. وأبلغت اللجنة أن قيمة المعدات المنقولة من القاعدة لدعم بعثات حفظ السلام دعما مباشرا، للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ ولغاية ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٩، بلغت ٩٤٧ ٣٦٥ ٢٩ دولارا. ويمكن، لتكاليف المشتريات الجديدة من المعدات المشابهة أن تتجاوز هذه القيمة بنسبة ١٠ إلى ٢٠ في المائة، وذلك حسب توافرها، ونظرا إلى ازدياد الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

٣٢ - وأبلغت اللجنة أيضا خلال جلساتها، بناء على بيانات جمعت خلال فترة ١٨ شهرا تبدأ من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أن تكاليف التشغيل السنوية تقدر بنحو ٠٠٠ ٢٥٤ ١٠ دولار، وأن القيمة الدفترية للمواد المشحونة من القاعدة (مما وفر على المنظمة تكلفة مشتريات جديدة) تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٥٧٦ ٢٣ دولار. وهكذا يمكن الاستنتاج بأن الأمم المتحدة استطاعت أن توفر ٢,٣٠ دولارا من تكاليف المشتريات الجديدة مقابل كل دولار أنفقته على تشغيل القاعدة.

٣٣ - وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة مقتنعة بأن القاعدة تؤدي خدمة جيدة للأمم المتحدة حاليا من خلال الاحتفاظ بمجموعتين لبدء تشغيل بعثتين في حالة استعداد للنشر خلال مهلة وجيزة، وتقدم خدمات تتصل اتصالا مباشرا بإدارة الأصول، وتوفر دعما في مجال الاتصالات، عبر شبكة عالمية من السواتل، لعمليات وبعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، ولعدة وكالات متخصصة أيضا.

٣٤ - ومع ذلك، فمن الواضح أن مستقبل القاعدة في الأجل البعيد سيتوقف لأعلى مستوى عمليات حفظ السلام (البعثات الجديدة والمستمرة وقيد التصفية) في المستقبل، بل وعلى مدى إمكانية استعمال القاعدة لإدارة أصول أخرى للأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، وصناديقها وبرامجها، فضلا عن مدى زيادة إمكانات القاعدة لتقديم خدمات في مجالي التدريب والاتصالات.

- - - - -